

لن يشمل الخدم .. وتطبيق الرسوم كاملة على القادمين بزيارة إلى البلاد

العبدالهادي: مشروع التأمين الصحي الجديد إلزامي على جميع الوافدين العاملين بالخاص

زيادة الرسوم على الخدمات ستدخل حيز التنفيذ فبرابر المقبل وتوجه لزيادة أسعار الأدوية كلفة الخدمة في الضمان الصحي أقل من كلفتها على الدولة بنسبة تتراوح من 50 إلى 60 %

كتب جمال الرجحي:

عام 1993 و2001 وأخيراً 2010 والزيادة في الاسعار تخص عام 2010، وليس 1993 لاننا اذا قارنا أسعار الأخيرة بأسعار 2017 فستكون نسبة الزيادة كبيرة، حيث ان الخدمة التي كانت تقدم بـ 15 أصبحت بـ 20 و25 ديناراً وهذه نسبة طبيعية، وعندما يكون سعر التحليل ديناراً ونصفا ويصبح ديناراً و750 فهذه ليست زيادة كبيرة.

وتابع العبدالهادي: بعض انواع الفحوصات الدقيقة لمرض السرطان على سبيل المثال، منها ما يقدم مجاناً ومنها بمقابل غير مشمول بوثيقة الضمان وهي تقدم بمتناول الأيدي ولا يوجد عليها زيادة كبيرة أيضاً، وفحوصات الطب النووي زيادتها أقل من الأشعة، مبيناً ان بعض انواع الخدمات غير مغطاة بالضمان بوثيقة الصحي وهذا أمر موجود في كل دول العالم إلا الكويت التي حرصت من خلال وزارة الصحة على تقديم أسعار تلك الخدمات بمتناول جميع الوافدين عند استخدام هذه الخدمات ومنها خدمات الأشعة والمختبرات والطب النووي، موضحاً ان خدمات الطب النووي غير متوفرة في القطاع الخاص وتفرّد بتقديمها وزارة الصحة. وعدد بعض أمثلة الزيادة الجديدة على الفحوصات وتكلفتها على الدولة، لافتاً إلى ان فحص العظم يكلف الدولة 90 ديناراً ونعطيها لمن لديه ضمان بقيمة 40 ديناراً، وفحص من فحوصات الأورام يكلف

أكّد وكيل وزارة الصحة للشؤون القانونية محمود العبدالهادي، أن مشروع التأمين الصحي الجديد سيكون إلزامياً على الوافدين العاملين بالقطاع الخاص ولن يشمل الخدم، مبيناً أنه بإمكان من يرغب من الوافدين العاملين بالقطاع الحكومي الحصول على وثيقة التأمين الصحي، موضحاً أنه بمجرد تطبيق الوثيقة الجديدة سيتم تغطية رسوم الخدمات الصحية للوافدين العاملين بالقطاع الخاص فقط، وسيغطي التأمين الصحي الحكومي رسوم الخدمات الصحية للعاملين بالقطاع الحكومي والخدم، بينما سيتم تطبيق الرسوم الصحية بالكامل «أي بتكلفتها الأصلية» على القادمين إلى البلاد بتأشيرة زيارة لانهم غير مشمولين في التأمين الصحي.

وقال خلال المؤتمر الصحافي الذي عقد أمس لإعلان عن تفاصيل اللائحة الجديدة لرسوم الخدمات الصحية في البلاد، ان من يشمله الضمان الصحي ستكون تكلفة الخدمة له أقل من تكلفتها على الدولة بنسبة تتراوح ما بين 50 و60 %، وعلى سبيل المثال فحص الغدة الكظرية يكلف بمبلغ أقل بحوالي 60 % عن تكلفة الدولة، وبعض فحوصات الطب النووي تقدم بتكلفة أقل بـ 50 %، لافتاً إلى ان قائمة أسعار الخدمات الصحية في الكويت تغيرت عدة مرات



• محمود العبدالهادي خلال المؤتمر

الخدمات الصحية في المستشفيات الحكومية.

ولفت إلى ان الوزارة ستراقب جودة الخدمة والرعاية المقدمة من قبل الشركة الى جانب وزارة المالية والهيئة العامة للاستثمار، مبيناً ان الشركة ستكون مسؤولة عن الرعاية الصحية لجميع العاملين الوافدين في القطاع الخاص عدا فئة خدم المنازل والعاملين في القطاع الحكومي.

وفيما يتعلق بالادوية التي لا تصرف للوافدين حالياً والتي لا تشملها وثيقة الضمان الصحي قال العبدالهادي: سيتم دراستها لكي تشملها الوثيقة، فكما زاد سعر وثيقة التأمين أضيف اليها خدمات صحية أفضل، فهناك خدمات صحية وأدوية لا يشملها الضمان الصحي الحالي سيتم تغطيتها بوثيقة الضمان الصحية الجديدة. واختتم المؤتمر الصحافي بالحديث حول المديونية المستحقة لوزارة الصحة لوزارة التأمين، قائلًا: ان إجمالي المديونيات المستحقة للوزارة بلغ 19 مليون دينار، حصلت الوزارة منها خلال الأيام القليلة الماضية على مبلغ 3 ملايين عن الضمان الصحي خلال الفترة من عام 2001 إلى 2006، ويتبقى لها 16 مليوناً جار تحصيلها، مؤكداً ان حقوق الوزارة مضمونة بموجب المستندات وتقارير الخبراء جميعها في صالح الوزارة وتؤكد المديونيات المستحقة لها لدى شركات التأمين.

الوافد، لافتاً إلى أن زيادة الأسعار ستكون على بعض أنواع الأدوية، كاشفاً عن وجود حلول بديلة تدرس حالياً لمعالجة الحالات المتعقبة والفقيرة غير القادرة على دفع رسم الضمان الصحي الجديد. وعن مستشفيات الضمان الصحي أشار إلى أن المشروع مازال في ديوان المحاسبة وهناك ملاحظات طلبت وتم استيفاؤها وبعد اتمام الموافقة على الاتفاقية التي ستبرم ما بين وزارة الصحة وشركة الضمان الصحي كون شركة الضمان ستقوم بصيغتها بإنشاء 3 مستشفيات و15 مركزاً صحياً لافتاً إلى ان تلك الاتفاقية تم تجهيزها وتم إحالتها للفتوى والتشريع ولجنة المناقصات وتمت الموافقة عليها والآن هي في ديوان المحاسبة منذ أكثر من 3 أشهر، وابتظار الرد النهائي، وبتم البدء في إنشاء المستشفيات ثم البدء في إنشاء المستشفيات بعد ان حصلوا على الأراضي إلى جانب بعض المراكز سيتم انشاؤها وأخرى سيتم ايجارها، منها بأنه وبعد تطبيق المشروع لن يستطيع أي كويتي الاستفادة أو التوجه إلى المستشفيات والمراكز الصحية المشمولة بالضمان الصحي ضمن وثيقة التأمين الصحي الجديدة وكذلك سيتم الوافد العامل بالقطاع الخاص من التوجه أو الاستفادة من

بين فترة وأخرى حسب المتغيرات وزيادة أسعار الأيدي العاملة والأجهزة، حيث ان الجهاز الذي كانت تورده الصحة بسعر 100 ألف دينار، أصبح الآن بـ 450 ألفاً، منها بأن أسعار الأجهزة زادت أكثر من 3 أضعاف، وعليه كان لا بد من تحديد زيادات رسوم الخدمات بما يتناسب مع الزيادات السابقة مع الأخذ في الاعتبار عدم الانتقال على كاهل المقيم، مجدداً التأكيد على ان رسوم زيارة المريض المقيم للمستشفى أو المستوصف وهي دينار للمستوصف وديناران للمستشفى ستكون نفسها ولن يطرأ عليها زيادة.

وحول موعد دخول زيادة رسوم الخدمات الصحية حيز التنفيذ قال: سيكون في شهر فبراير المقبل وسيتم نشره بالجريدة الرسمية. وحول ما صرح به وزير الصحة بأن هناك توجه لزيادة أسعار الأدوية، أوضح ان هناك لجنة تشكلت قريباً لدراسة الأسعار الحالية والمتغيرات على تكلفة استيراد الدواء على الدولة وستحدث الأسعار بما يتوافق مع هذه المتغيرات وبما لا يقل عن

الفحوصات الدقيقة لمرض السرطان لن يشملها الضمان الصحي

فحص العظام سيكون بـ 40 ديناراً والأورام بـ 250 والغدة الكظرية بـ 100

سونار الحمل سيتراوح بين 20 و25 ديناراً بما فيه رباعي الأبعاد

ما بين 20 و30 أو 40 ديناراً على الخدمة المقدمة. وأكد العبدالهادي أنه تم مراعاة ألا تثقل كاهل الوافد ووضع بعين الاعتبار الضمان الصحي وانها تكون أقل من القطاع الخاص، لافتاً إلى ان تقرير اللجنة عرض على مجلس الوكلاء وناقشه في آخر اجتماع وأقره، ومن ثم سيكون الاعتماد النهائي من قبل وزير الصحة والخاص بتحديث الرسوم، منها بان المقارنة مع القطاع الخاص قد تكون غير عادلة لأن أسعار الخدمات فيه متغيرة بين المستشفيات الى جانب تغير طبيعة الفحوصات حيث في فحص الحمل قد تزيد الأسعار لتصل إلى 70 أو 100 دينار، وفقاً لطبيعة الفحص، مؤكداً ان الأسعار التي تم وضعها أرخص من القطاع الخاص، وأنه كانت هناك مقارنة مع أسعار القطاع الخاص الموجودة في جميع المستشفيات وتم عمل منحى على أرخص سعر للخدمة موجود في القطاع الخاص، مؤكداً ان أرخص خدمة في القطاع الخاص أسعار وزارة الصحة ستكون أقل منها. وأوضح ان الأسعار يتم تحديثها

الدولة 480 ديناراً سيعطى للمقيم بقيمة 250 ديناراً، إضافة إلى ان فحص الغدة الكظرية يكلف الدولة 270 ديناراً، وسيعطى للمقيم بقيمة 100 دينار، وأسعار أشعة سونار الحمل والذي يقدم في القطاع الخاص بـ 30 ديناراً، يقدم في الوزارة حالياً بـ 15 ديناراً، وبعد الزيادة سيتراوح ما بين 20 و25 ديناراً ويشمل جميع انواع الأشعة بما فيها السونار رباعي الأبعاد، والذي يقدم في القطاع الخاص بمبلغ لا يقل عن 75 ديناراً. وأشار إلى ان هذه الأسعار عند تحديثها وضعت من قبل لجنة فنية شكلت من قبل الوزارة من إدارات فنية ومالية وقانونية وبإشراف من رؤساء مجالس أقسام المختبرات والأشعة والطب النووي، حيث وضعوا الأسعار التي ستكون قائمة وتكلفتها على الدولة ووضعها الحالي، منها بأنه ومقارنة بالأسعار القديمة وما طرأ من زيادات في الأجهزة والإيدي العاملة والمستلزمات وعقود الصيانة للأجهزة وضعت اللجنة تقريرها بزيادة الرسوم الموجودة حالياً والتي تتراوح

الاحصاءات الرسمية الذي عقد في ابوظبي في ديسمبر الماضي وخصص احدي جلساته لعرض ومناقشة نموذج الكويت بحضور 3 % عن الفترة ذاتها من عام 2015. وقالت الوكالة المساعد لقطاع العمل الاحصائي في الادارة منى الدعاس بمناسبة نشر التقرير ربع السنوي لاحصاءات العمل لفترة 30 سبتمبر 2016 مكن نظام معلومات سوق العمل مكن «الاحصاء» من الانتظام في نشر بيانات سوق العمل بشكل ربع سنوي. وأضافت ان التقرير هو الاصدار التاسع من التقارير الربعية التي ترصد مؤشرات سوق العمل موضحة ان النظام يستقي بياناته بالمشاركة مع ست جهات حكومية هي وزارة الداخلية وديوان الخدمة المدنية وبرنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والهيئة العامة للقوى العاملة والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية والهيئة العامة للمعلومات المدنية. وذكرت ان الادارة عرضت نموذجاً لنظام معلومات سوق العمل في المؤتمر الدولي

زيادة 3,6 % عن العام الماضي.. وتمثل 17,8 % من إجمالي العمالة

الإحصاء: ارتفاع عدد الكويتيين في سوق العمل إلى 351675

زيادة عدد الوافدين بنسبة 13,3 % والجنسيات الآسيوية تمثل 50 %

الجنسية الهندية الأكثر نمواً بـ 20,6 % تليها المصرية بارتفاع 12,1 % خلال عام

الثانوية في حين انخفضت النسبة للابدانسية من 12,8 % إلى 3,12 % خلال الفترتين.

وبين ان مجموعة الدول الاسيوية غير العربية احتلت المرتبة الاولى بنسبة 50 % تليها مجموعات الدول العربية بالمرتبة الثانية بنسبة 30 % من إجمالي قوة العمل. وأضاف ان الجنسية الهندية احتلت المرتبة الاولى بزيادة من 450093 فرداً في سبتمبر 2015 إلى 542894 فرداً في سبتمبر 2016 لمعدل نمو سنوي بلغ 11,5 %.

وكشف التقرير ان الزيادة المحققة في نسبة الاناث الكويتيات اللواتي دخلن سوق العمل بلغت 8,4 % في حين بلغت الزيادة للذكور الكويتيين 2,2 %.

وبين ان قوة العمل غير الكويتية ارتفع عددها من 1436270 فرداً إلى 1627722 فرداً بمعدل نمو سنوي قدره 13,3 % لتتراوح نسبة العمالة الكويتية من إجمالي العمالة من 19,1 % في سبتمبر 2015 إلى 17,8 % في سبتمبر 2016. وأفاد بأن قوة العمل حسب مجموعات الدول لم تشهد

اختلافاً في سبتمبر الماضي من حيث ترتيب مجموعات الدول خلال الفترتين. وبين ان مجموعة الدول الاسيوية غير العربية احتلت المرتبة الاولى بنسبة 50 % تليها مجموعات الدول العربية بالمرتبة الثانية بنسبة 30 % من إجمالي قوة العمل. وأضاف ان الجنسية الهندية احتلت المرتبة الاولى بزيادة من 450093 فرداً في سبتمبر 2015 إلى 542894 فرداً في سبتمبر 2016 لمعدل نمو سنوي بلغ 11,5 %.

وكشف التقرير ان الزيادة المحققة في نسبة الاناث الكويتيات اللواتي دخلن سوق العمل بلغت 8,4 % في حين بلغت الزيادة للذكور الكويتيين 2,2 %.

وبين ان قوة العمل غير الكويتية ارتفع عددها من 1436270 فرداً إلى 1627722 فرداً بمعدل نمو سنوي قدره 13,3 % لتتراوح نسبة العمالة الكويتية من إجمالي العمالة من 19,1 % في سبتمبر 2015 إلى 17,8 % في سبتمبر 2016. وأفاد بأن قوة العمل حسب مجموعات الدول لم تشهد

تفتتح ندوة مستجدات الفكر الإسلامي الأحد المقبل

الأوقاف: نسعى لتعزيز الشراكة مع المؤسسات المعنية بمواجهة التطرف



• جانب من المؤتمر

تورق الأمن والسلام في العالم، مبيناً ان أهداف ندوة مستجدات الفكر الإسلامي وهي إبراز دور اللجنة العليا لتعزيز الوسطية، وتعزيز الشراكة بين الجهات والمؤسسات المعنية لمواجهة التطرف، وإبراز أهم التجارب الناجحة في مواجهة التطرف وتقييمها واستعراض محاور الوثيقة الوطنية لتعزيز الوسطية والاعتدال.

وأشار إلى ان اللجنة المنظمة لفعاليات الندوة أعدت ورشتي عمل لاقامتهما ضمن الفعاليات وتأتي الورشة الأولى بعنوان «كيفية مواجهة التطرف والتجديد الإلكتروني لفكر التطرف»، والتي يشارك فيها عدد من خبراء شبكة معلومات الإنترنت ومتخصصون في شؤون الحوار الإلكتروني، بينما تأتي الورشة الثانية بعنوان «كيفية التوصل إلى مؤشرات قياس نجاح تجارب مواجهة العنف» والتي يشارك فيها عدد من العلماء والمتخصصين في الإدارة.

والضيوف المشاركين في فعاليات وورش هذه الندوة وذلك بهدف المساهمة في الاستفادة من التجارب الدولية لمواجهة التطرف الفكري الذي زادت وتيرته خلال هذه الأيام التي باتت الأمة تعيش فيها صراعا ظاهريا وسط موجة من التقلبات والتحديات. وبين ان محاور الندوة تشمل استعراض الجهود والمبادرات والتعرف على التجارب والجهود العلمية المؤسسية وجود وزارة الأوقاف والمؤسسات الدينية وأضاف خلال المؤتمر الصحافي الذي عقد أمس أن هذه الرعاية الرسمية بالإضافة إلى المبادرات والمشاريع المنطية التقليدية والإلكترونية والتقنية والإعلامية والتشاركية والحوارية ومبادرات التطرف والغلو الفكري وإرساء دعائم الوسطية والاعتدال والمبادئ السامية والسمة لديننا الإسلامي الحنيف. وأشار إلى ان الأوقاف ممثلة في اللجنة العليا للقائمة على تنظيم الندوة ارتأت انتقاء المحاور

كتب إبراهيم حسن:

أعلن وكيل وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ورئيس اللجنة العليا المنظمة لندوة مستجدات الفكر الإسلامي الثالثة عشرة فريد عادي عن ان الوزارة تشرفت بالرعاية السامية من صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد، لافتتاح الندوة صباح يوم الأحد المقبل تحت عنوان مواجهة التطرف الفكري «الواقع والمأمول» والذي سيستمر حتى 17 الشهر الحالي.

وأضاف خلال المؤتمر الصحافي الذي عقد أمس أن هذه الرعاية السامية خير دليل على حرص صاحب السمو على دعم مواجهة التطرف والغلو الفكري وإرساء دعائم الوسطية والاعتدال والمبادئ السامية والسمة لديننا الإسلامي الحنيف. وأشار إلى ان الأوقاف ممثلة في اللجنة العليا للقائمة على تنظيم الندوة ارتأت انتقاء المحاور

أبل: تنسيق مع الداخلية حول تفعيل توظيف المعاقين بقطاعاتها

من دفع الرسوم عند مراجعة الإدارات المعنية في وزارة الداخلية وغيرها من الجهات الحكومية الأخرى. وأكدت بأنه تم طرح عدد من المقترحات خلال الاجتماع ومنها تدريب عدد من رجال الشرطة على لغة الإشارة من خلال دورات تدريبية ستنتظمها جميعات نفع عام مدنية بشؤون ذوي الاعاقة وذلك بهدف ضمان وجود رجال شرطة يجيدون لغة الإشارة وبخاصة العاملين في مراكز توظيف العمال لتلقي البلاغات حتى يتسنى لهم الرد على بلاغات ذوي الاعاقة من فئة الصم والبكم.

وقالت في تصريح صحفي عقب مشاركتها في اجتماع مع ممثلين عن الادارة القانونية والادارية والادارة العامة لشؤون الجنسية والجوازات في وزارة الداخلية بهدف مناقشة آلية تفعيل القانون رقم 8 لسنة 2010 في شأن حقوق الأشخاص ذوي الاعاقة بحضور ممثلين عن فريق الشراكة المجتمعية، إنه تم الاتفاق بشأن تفعيل الكثير من مواد قانون ذوي الاعاقة ومتابعة تنفيذ المخالفات على مستخدمي مواقف ذوي الاعاقة وتوقيع الغرامات عليهم وحالتهم الى جهات الاختصاص مشيرة الى أنه تم بحث سبل اعفاء ذوي الاعاقة

كتب أحمد الحربي:

قالت نائب المدير العام للهيئة الطبية نادية ابل انه تم التنسيق مع المسؤولين في وزارة الداخلية لتفعيل قانون ذوي الاعاقة فيما يتعلق بتوظيفهم في الجهات الحكومية والقطاع الخاص لافتة إلى ان المسؤولين في وزارة الداخلية ابدوا تفهمهم لهذا الجانب مؤكدين ان الداخلية حريصة على تطبيق جميع مواد قانون ذوي الاعاقة على ارض الواقع بما في ذلك تخفيف ساعات العمل والمستحقات المالية.



• نادية ابل

الأشغال: تسلمنا مبنى هيئة القصر منذ عامين والجهة المستفيدة لم تستغله

قام وكيل وزارة الأشغال المساعد لقطاع المشاريع الإنسانية غالب صفوق بزيارة ميدانية لبعض مشاريع القطاع ضمن خطة الزيارات التي ستتم بانتظام لمتابعة آخر المستجدات في المشاريع، حيث تواجد في مشروع مبنى المقر الرئيسي ومواقف السيارات للهيئة العامة لشؤون القصر الواقع بمنطقة القرباء بمحافظة العاصمة. وأوضح صفوق أنه تم تسليم المشروع من المقاول في مارس 2015 ولم يستغل من قبل الجهة المستفيدة حتى تاريخه وسيتم تسليمه لهم في خلال الأشهر المقبلة، موضحاً أنه يتكون من مبنى رئيسي يحتوي على برجين بارتفاعات مختلفة متلاصقين بمبنى منخفض البرج الأول يبلغ ارتفاعه 130 متراً و 25 طابقاً والآخر 77 متراً و 15 طابقاً لمكاتب إدارية للموظفين، أما المبنى المنخفض فيحتوي على 3 أدوار وسراديب لاستقبال المراجعين، أما بخصوص مبنى مواقف

السيارات فيكون من دور أرضي و5 طوابق وسراديب بالإضافة إلى ملجأ يتسع لـ 100 شخص. وذكر أن المبنى يتميز بوجود نظام المبني الذكي الذي سيتم تفعيله للمبنى بالكامل للمرة الأولى بالمباني الحكومية في الكويت وهو عبارة عن دمج أنظمة المبني في نظام واحد متكامل بحيث يعطي الكفاءة المطلوبة لكل نظام على حدة، وإمكانية السيطرة على النظام من نقطة واحدة والأنظمة التي سيتم تفعيلها لتقليل استهلاك الطاقة وخفض تكاليف الاتصالات المختلفة. وتوفر المباني الذكية لمستخدميها بيئة منتجة تساعد على رفع الإنتاج والأداء الوظيفي، ومن الأمثلة نظام التشغيل الأوتوماتيكي للمبنى سيتم التشغيل والصيانة من خلال منظومة إدارة المرافق المتطورة التي تكون عن طريق دمج كافة مكونات المبني.